

واشنطن

الحدث

«غزوة طهران» أكبر من هجوم وأكثر من رسالة

تقدمه وسيطرته على منتج زنبوبيا شرق مقالع السكري، وعلى تل الفري شرق منطقة الصوانة. وعلى جبهة ريف السويداء، هاجمت ليل أمس «فصائل البادية» نقاط الجيش وحلفائه في محيط سد الزلف، في محاولة للسيطرة على مواقع متقدمة في محيط تل الصفا.

وبدا لافتاً أول من أمس، استهداف طائرات «التحالف» المسيّرة لعدد من قادة «جيش خالد بن الوليد» في بلدة الشجرة في ريف درعا الغربي. وأدت الغارات إلى «مقتل مسؤول المجموعات الموالية لـ(داعش) أبو

البادية» المدعومة أميركياً على محوري طريق التنف وريف السويداء الشرقي. وتأتي هذه الاشتباكات بالتوازي مع تحذيرات أطلقها «قائد غرفة عمليات قوات حلفاء سوريا» للقوات الأميركية الموجودة في البادية السورية، مهدداً بالرد على الاعتداءات «ساعة تشاء الظروف».

ولفتت تصريحات «القائد» إلى أن «التزام حلفاء سوريا الصمت ليس دليلاً على الضعف، ولكنه عملية ضبط نفس مُرست بناءً على تمني الحلفاء فسحاً في المجال لحلّول أخرى» مهددة بأن «هذا لن يطول لو تمادت أميركا وتجاوزت الخطوط الحمراء». وشدد على أن تصرف واشنطن «متهور وخطير»، ويؤكد أنها «لا تسعى للسلام ومواجهة الإرهاب، بل تسعى للحفاظ على بؤر إرهابية على أرض سورية لتنفيذ مهمات محددة بناءً على أوامرها».

وبدورها، قالت وزارة الخارجية السورية إن «العدوان السافر... يشكل دعماً للإرهاب وتهديداً للأمن والاستقرار»، محذرة من «مخاطر هذا التصعيد». وطالبت مجلس الأمن بـ«تحمل مسؤولياته أمام هذه الاعتداءات على سيادة سوريا... ومحاسبة هذا (التحالف) غير المشروع».

وتحذيرات الحلفاء في الميدان مع لغة دبلوماسية من قبل موسكو، تؤكد ضمن إطار الشرعية الدولية أن «مناطق منع التصادم» التي تحدثت عنها واشنطن «غير معترف بها» من قبل الجانب الروسي. وأشار وزير الخارجية سيرغي لافروف إلى أن الغارة الأميركية لا تتفق مع القانون الدولي، موضحاً أن «الحديث عن انتهاك القوات الموالية للحكومة السورية لمنطقة (منع تصادم) غير ممكن»، لكون هذه المناطق «أعلنت من جانب واحد مناطق يستطيع (التحالف الدولي) وحده إدارة شؤونها». وبدوره، قال نائب وزير الخارجية سيرغي ريبكوف، إن الغارة ستعكس سلباً على الوضع الميداني، مشيراً إلى أن وجود القوات السورية في الموقع المستهدف «لم يشكل خطراً على قوات (التحالف)».

وعلى الأرض، وتحديدًا في محيط تدمر، سيطر الجيش السوري على جبل المستديرة وعدد من التلال المحيطة بمنطقة أراك، إلى جانب

محمد المقدسي، والمسؤول العسكري العام المدعو أبو عدي الحمصي»، وعدد آخر من المسؤولين.

أما في الشمال، فقد سيطرت «قوات سورية الديمقراطية» على الجزء الشرقي من حي المنشلي في مدينة الرقة، وذلك في اليوم الثاني لإعلان المعركة النهائية ضد «داعش» في المدينة. تقدم «قسد» في حي المنشلي، ترافق مع تقدم مشابه باتجاه حي السبائية في الجهة الغربية من المدينة، وذلك بعد السيطرة على تلة قلعة هرقل، فيما لم تشهد الجهة الشمالية أي تقدم، وتحوّلت إلى جبهة إساند للجبهتين الشرقية والغربية، نظراً إلى صعوبة التحرك فيها بسبب التحصينات الكبيرة للتنظيم في محيط الفرقة 17 على الأطراف الشمالية للمدينة. ويأتي ذلك في وقت صعد فيه «التحالف» من استهدافه لأحياء المدينة بالطائرات الحربية والمرحبة إلى جانب قصف سلاح المدفعية، وسط معلومات مؤكدة عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين.

(الأخبار)

طهران - حسن حيدر

مهما تكن هوية المنفذين والجهة التي تقف خلف الهجوم الذي استهدف مواقع حساسة في إيران، دعماً وتخطيطاً، فإن شد العصب الذي عاشه الشارع لأربع ساعات واستنفار السلطات الأمنية والعسكرية والسياسية يعيد الصورة إلى مشاهد كاد الإيرانيون أن يمسخوها من ذاكرتهم، بعدما اعتادوها نهاية الثمانينيات عقب انتهاء الحرب مع العراق. مشاهد كانت طهران مسرحاً لها، تجلت في عمليات مسلحة واغتيالات بالجملة، قامت بها مجموعات معارضة، على رأسها ما يعرف بـ«مجاهدي خلق».

بعد سلسلة محاولات، كان آخرها قبل عشر سنوات في زاهدان، فشلت كل التنظيمات المنطرفة في الوصول إلى العمق الإيراني. وبقي لأكثر من 25 عاماً مصاناً من الاعتداءات التي سبق أن استهدفت شخصيات عسكرية وعلماء نوويين، وكانت محددة الهدف بشكل لا يطرح تساؤلات حول هوية الجهات التي نفذتها.

الهجوم الثلاثي الذي أحبط أحد أضلعه الثلاثة عند أبواب مؤسسة رسمية، كان مخططاً له أن يشكل صدمة في الواقع السياسي الإيراني تحبط المعنويات، من دون أن يكون هدفه الرئيسي إزهاق الأرواح وتدمير الماديات. فالمجموعات مدربة وجاهزة ومعينة للقتال حتى الرمق الأخير، ولا ينقصها الجراءة ولا الحافز. فالهدف من صورة العاصمة، وإيصال رسالة لا تدفع طهران إلى الانجرار وراء رد فعل عنيف، بل تتلطف الضربة وترد عليها بشكل موضوعي يتناسب مع حجم الرسالة، مع معرفة المنفذين أن الرد غير العلني لن يتأخر في مواقع كثيرة.

لو كان الهدف (والقدرة) إيقاع أكبر حجم من الأضرار، لكانت عملية ضربح الإمام الخميني، جنوب طهران، قد نفذت قبل ثلاثة أيام، بالتزامن مع الذكرى الثامنة والعشرين لوفاة مؤسس الثورة الإسلامية. حينها كان يمكن إيقاع عشرات بل مئات الضحايا، بسبب كثافة الحشود التي توجهت إلى الضريح لإحياء المناسبة، فكان القرار. ربما. بتأجيلها وتوجيه ضربة رمزية. وهو ما يتقاطع مع خيار استهداف البرلمان، ومحاولة احتجاز نواب كرهائن، والمطالبة بالإفراج عن معتقلين تابعين لتنظيم «داعش» تم

تطرح الهجمات التي

استهدفت مواقع داخل العاصمة طهران تساؤلات كثيرة حول طبيعة الرد الإيراني المتوقع، وخاصة أن تلك الهجمات حملت بعداً رمزياً. واستهدفت هزّ كيان إيران الأمني. أكثر من نتائجها المباشرة من الضحايا والماديات



اعتقالهم على مدى السنوات الأخيرة في إيران. تنكروا بزّي نسائي لإخفاء الأسلحة تحت الملابس الفضفاضة، توجهوا إلى النقطة الأقل حراسة وأمناً في المجمع البرلماني، ومن هناك اقتربوا نحو حراس المبنى وفتحوا النار عن قرب، قبل أن يتوجهوا إلى الداخل تحت ستار تغطية نارية تدل على حرفية المنفذين وتلقبهم تدريبات عالية، وبسرعة صعدوا إلى الطبقة المخصصة لمكاتب النواب. غير أن بعض التحليلات تقول إن الهدف كان التوجه إلى قاعة مجلس الشورى وهو أمر مستبعد لوجود أكثر من نقطة تفتيش أمنية وعوائق إلكترونية تمنع وصولهم إليها. وعقب وصولهم إلى مكاتب النواب، تم إطلاق

النار على كل من قاوم، وبدأت عمليات التمشيط بحثاً عن رهائن لاحتجازهم. وتم اختيار المبنى الملاصق للشارع لتنفيذ العملية، وذلك لإظهار كثافة النيران ومنع التعقيم الإعلامي على العملية.

ووصلت إلى المكان وحدة خاصة تابعة للحرس الثوري، يقودها قائد الوحدات البرية في الحرس، العميد محمد باكبور. كما تم نشر عدد من القناصين على المباني المحيطة. وبالتوازي، وصل إلى داخل البرلمان قائد الحرس الثوري اللواء محمد جعفري، مع عدد من كبار الضباط، وشكلوا خلية عمليات لمواجهة الأزمة. في هذه الأثناء، خرج أحد المسلحين من المبنى محاولاً الوصول إلى الشارع، قبل أن يعود إلى الداخل بعد تعرضه لإطلاق نار كثيف من القوات الموجودة.

بعدها، بدأت العملية لتنظيف المبنى والتأكد من عدم وجود رهائن بيد المهاجمين، ومنعهم من التمرّك في مكان معين. ومع تغطية من فريق القناصين الذي كان يستهدف أي تحركات مشبوهة داخل المبنى، قاد العميد باكبور شخصياً القوات التي تسللت إلى الطبقة العلوية، وقتلت أحد المهاجمين الأربعة. وعقب محاولة المهاجمين الباقين إطلاق النار من النوافذ، باتجاه القوات الموجودة في الشارع، تمكن القناصون من تحديد أماكنهم، وبدأت العملية داخل المبنى. وتم إطلاق النار على أحد المهاجمين قبل أن يفجر نفسه. ومع تضيق الخناق على المهاجمين الآخرين، ووصول القوات على بعد أمتار من مكان وجودهما، عمداً إلى تفجير نفسيهما عبر أحزمة ناسفة كانت بحوزتهما، لتنتهي العملية بسقوط 12 ضحية في العمليتين، إضافة إلى المهاجمين الستة. انتهت العملية الأمنية من دون أن تحدث أضراراً مادية بقدر أضرارها المعنوية. والآن، ينتظر تحديد هويات المنفذين وما سيلى ذلك من تتبع لخطوط العملية، وصولاً إلى الرأس المدبر والداعم، فالجمهورية الإسلامية وضعت المنفذ والممول في سلة واحدة، وعادة ما تقوم بالرد بصمت، غير أن اهتزاز صورتها الأمنية قد يدفعها إلى الرد بصوت عال هذه المرة. العمليتان تجاوزتا خطوط إيران الحمراء، وهي لن ترى بعد الآن حاجة إلى مراعاة حساسيات واعتبارات على حساب أمنها الداخلي والقومي.

صفقة تسليح ترامب للسعودية... مجرد إعلان نيات؟

تقرير

يحيى دبووق

منذ الإعلان عن صفقة التسليح الأميركية الضخمة إلى السعودية، وتفاصيلها وبنودها محل تجاذب وتكهنات، بلا وضوح كامل. نقلت صحيفة «هارتس» الإسرائيلية أمس، تأكيدات أميركية حول شكوك تتعلق بالصفقة وإمكانية تنفيذها، مع التشديد على أن «ما أعلن خلال زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للسعودية، هو مجرد اقتراحات وإعلان نيات، أكثر من كونها صفقة تسليح ذات بنود وتفاصيل موقع عليها من الجانبين».

باحثون في «معهد بروكينز» الأميركي للأبحاث، ومقره العاصمة الأميركية واشنطن، أعربوا عن شكهم

بإمكان تنفيذ الصفقة السعودية كما جرى التداول حولها، مع التأكيد أنها أصغر بكثير مما تم ادعاؤه، والإعلان عنه من قبل الدولتين.

ووفقاً للمعهد، ما عرض كصفقة تسليح للسعودية بقيمة 110 مليارات دولار، هو من ناحية عملية مجرد رسائل إعلان نيات واقتراحات لا تتضمن توقيع أي عقد تسليح بين الولايات المتحدة والسعودية. مسؤولون رفيعو المستوى في إدارة الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، أشاروا أيضاً إلى أن «جزءاً مما يوصف بالصفقة بين الجانبين كانت الإدارة السابقة قد صادقت عليه في الماضي، قبل وصول ترامب إلى البيت الأبيض».

الباحث في «معهد بروكينز» بروس

ريدل، الذي خدم في السابق لدى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «السي اي اي»، ذكر نقلاً عن مصادر في الصناعات الأمنية الأميركية وفي واشنطن، أنه «لم يحول أي جزء من الصفقة التي أعلن التوقيع عليها من الجانبين، إلى الكونغرس»، لافتاً إلى أن «عددًا كبيراً مما يوصف بمقترحات في الصفقة، تعتقد الصناعات العسكرية الأميركية أن من شأن السعودية الاهتمام بها، لكن في المستقبل، وليس في الفترة الحالية». ويؤكد ريدل أن «لا جديد في ما جرى الإعلان عنه لدى زيارة ترامب للسعودية، وكلها نوقشت وحُرّكت خلال فترة ولاية الرئيس أوباما».

مساعد وزير الدفاع لشؤون سياسات الأمن الدولي في الإدارة السابقة،

دارك نشولت، تطرق إلى الصفقة السعودية، وقال إن «لدى الطرفين رغبة في الإعلان عن عهد جديد من التعاون في الخليج، لكن ما يحدث هو مجرد استمرار للسياسات الأميركية السابقة». وأعرب ريدل عن اعتقاده

بأن «السعودية غير قادرة على دفع ثمن الصفقة المعلن عنها، نتيجة تدرّي أسعار النفط والكلفة العالية للحرب الدائرة في اليمن»، لافتاً إلى أن «الرئيس أوباما باع السعودية خلال سنواته الثماني في البيت الأبيض سلاحاً بقيمة 112 مليار دولار، وكان أهمها صفقة أبرمت عام 2012، إلا أن الرياض تجد صعوبة في سدادها».

بحسب صحيفة «هارتس»: «في عام 2012، مرت صفقة أوباما إلى الكونغرس مع تضمينها تعويضاً لإسرائيل في حينه، كي تحافظ على تفوقها النوعي مقابل جيرانها»، وكما يقول أحد الباحثين، «ستعرفون أن صفقة ترامب حقيقية، فقط عندما تبدأ إسرائيل بالمطالبة برزمة تعويضات».

بمع أوباما السعودية خلال 8 سنوات سلاحاً بقيمة 112 مليار دولار